الاستثمار في تقنيات المعلومات

ودوره في التنمية الاقتصادية/العراق نموذجا

الدكتور عدي غني الاسدي
جامعة بابل/ كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

يعد الاستثمار من العوامل الرئيسية والمؤثرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وفي تقدم المجتمعات، سواء كان الاستثمار في المجالات الإنتاجية أو الخدمية أو المالية. ويعيش العالم الآن عصر التحول الكبير في عالم الاقتصاد والتجارة وبات واضحاً تأثير التقدم التكنولوجي وخاصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات حيث تغير الكثير من المفاهيم والنظريات الاقتصادية وهياكل المؤسسات الاقتصادية والتي أعادت النظر في خططها المستقبلية بناءً على واقع عصر الاقتصاد المعرفي.

إن الاتجاه الواضح نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ليعزى فقط إلى الربحية الصافية بل أيضا، كما أشار العديد من الباحثين إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية. ومن هذا المنطلق أيقنت العديد من الدول أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على صعيد القطاعين العام والخاص فاستطاعت بالفعل أن تؤتي بثمار هذا الاستثمار (دول أسيا، ودول الخليج العربي).

ومن هذا المنطلق ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وبناء المجتمع المعا صرفي العراق ولما لاقى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إهمال في السنوات السابقة ، يتطلب وضع الخطط السريعة والإستراتيجية للاستثمار الوطني والأجنبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مشكلة البحث

برغم وجود بعض الدول النامية التي تنبهت مؤخراً إلى ضرورة الدخول في عالم الاقتصاد ألمعلوماتي حيث بدأت بوضع سياسات لتحقيق هذا الهدف وذلك خلال العشر سنوات الماضية ومنها دول الخليج ودول أسيا .إلا أننا نجد أن العراق يفتقر لوجود خطة إستراتيجية واضحة المعالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب الحصار ولظروف الأمنية عدم الاهتمام الكافي لبعض المؤسسات التشريعية والتنفيذية بإنشاء نظم التقنيات الحديثة بوضع خطة إستراتيجية سريعة لمعالجة بناء بنية تحتية لنظم المعلومات والاتصالات لفترة العشرة سنوات القادمة لمواصلة التطور وبناء العراق الجديد.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصـــالات يلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية، وذلك لان الثورة المعلوماتية في طريقها إلي تغير روتين المجتمعات تغيرا جذريا ، كما غيرته الثورة الصـــناعية خـــلال القرون الماضية. وانالمجتمع الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على المعلومات الـــوفيرة كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القـــومي وصـــولا للارتقاء بالحالة الإنسانية في النهوض بتنميتهم المستدامة وفـــي تحســـين نوعيـــة حياتهم، للوصول إلى المجتمع المعرفي المتطور.

هدف البحث

هناك مجموعة من الأهداف المهمة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لارتباطها بما يلي.

١- العلاقة المترابطة الطردية بين التطور الاقتصادي في جميع مجالاته وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المرحلة الحالية في العراق.

٢- تطوير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإيصالها إلى المناطق النائية والقرى والأرياف وبأسعار منخفضة تلعب دور نوعي في تطوير البنية التحتية بسرعة فائقة.

٣- تشجيع المواطنين لاستخدام شبكة الانترنت بتخفيض أسعاره بحيث يتناسب مع دخول المواطنين، وزيادة سرعته ، والذي يلعب دورا مهما لتطوير الوعي المعرفي في المجتمع العراقي.

٤- رفع كفاءة البنوك والمصارف العراقية والتي تعاني التخلف عن دول الجوار والعالم، لعدم استخدامها أخر المبتكرات التقنية الحديثة في مجال المصارف والبنوك منها المصرف الآلي والبنوك الالكترونية، والتحويل الخارجي والتوسع في البطاقة الذكية وغيرها.

٥- تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين في الحصول على الوثائق والمستمسكات الرسمية وغيرها عبر الحكومة الالكترونية ، لتقليص نسبة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الخدمية.

٦- تعزيز مكانة التعليم الالكتروني وتطويره في المؤسسات التعليمية، وكذلك التجارة الالكترونية بين العراق والمحيط العربي والإقليمي.

أهمية البحث

يرتكز هذا البحث على تمكين العراق دولة وشعبا للإسهام في مجتمع المعلومات، بفاعلية لبناء مجتمع متطور جامع وذي توجه تنموي ويضع الإنسان في صميم اهتماماته على أسس أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفقا لما أقرته المواثيق الدولية. اخذين باعتبار وضع العراق الخاص والمتطلبات ذات الصلة بملاحقة التطور المستمر والتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما لحق به من إهمال، بسبب الحروب والحصار والوضع الأمني مما جعله في ذيل القائمة بين دول الجوار حسب ما تعكسه إحصاءات العالمية والأمم المتحدة(جدول رقم ١). لذا سوف يتركز البحث في المتطلبات الآنية لرفع مستوى البينية التحتية لتقنيات المعلومات وكذلك الرؤى المستقبلية بوضع خطة إستراتيجية للعشر السنوات المقبلة.

أولا

الإطار النظري للاستثمار(ألمفاهيمي)

أ- الخلفية التاريخية للاستثمار

هناك اعتقاد سائد بأن (عولمة) النشاط الاقتصادي وما يثيره من قضايا التحكم والسيطرة لم يبرز إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبوجه خاص خلال عقد الستينات أي منذ فترة ما بعد ١٩٦٠ حيث نشوء الشركات متعددة القوميات من جهة والنمو السريع للتجارة العالمية من جهة أخرى (١) [١] . ولكن إن تاريخ تدويل مشاريع الأعمال التجارية يرجع تاريخه منذ القرون الوسطى في أوربا التي سجلت ابتكار عمليات تجارية منتظمة عبر الحدود وكانت تحظى في الغالب بدعم ومساندة حكوميه. مثال ذلك ((العصبة الهانزية)) بتنظيم التجار الألمان في ممارسة أعمال تجارية في أوربا الغربية والمشرق خصوصا في الإنتاج الزراعي وصهر الحديد وفي نفس الوقت تضم (التجار والمغامرون) لبيع الأصواف و الأقمشة التي تنتج في المملكة المتحدة إلى البلدان (الواطئة).

وازداد هذا النشاط في القرن السابع عشر والثامن عشر مع تأسيس الشركات الاستعمارية الكبيرة مثال شركتي الهند الشرقية البريطانية والهولندية وإفريقيا الملكية.ومارست التجارة في المناطق المستعمرات في أسيا وإفريقيا.

وبعد التطور المتصاعد في ألصناعه العالمية اثر رسوخ الثورة الصناعية الذي يمثل السلف الأقرب للشركات متعددة الجنسيات في أمريكا الشمالية واستراليا،

---

[١] بول هيرست وجراهام طومبسون , ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ترجمة د . فالح عبد الجبار الطبيعة الأولى ٢٠٠٩-٢٠١٠ بغداد_ اربيل _بيروت_٢٠٠٩ توزيع منشورات الجمل.

وبرزت في هذا المجال بريطانيا و هولندا وألمانيا. والجداول التالية(٢،٣،٤،) تبين حجم النشاط الاستثماري الخارجي لدول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

جدول (١) نسبة استخدام الانترنت في بلدان الشرق الأوسط ومنها دول الخليج العربي وكذلك العراق في ذيل القائمة.

MIDDLE EAST	Population (٢٠١٠ Est.)	Usage, in Dec/٢٠٠٠	Internet Usage, Latest Data	% Population (Penetration)	User Growth (٢٠٠٠-٢٠١٠)	(%) of Table
Bahrain	٧٣٨,٠٠٤	٤٠,٠٠٠	٦٤٩,٣٠٠	٨٨.٠ %	١,٥٢٣.٣ %	١.٠ %
Iran	٧٦,٩٢٣,٣٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٣٣,٢٠٠,٠٠٠	٤٣.٢ %	١٣,١٨٠.٠ %	٥٢.٥ %
Iraq	٢٩,٦٧١,٦٠٥	١٢,٥٠٠	٣٢٥,٠٠٠	١.١ %	٢,٥٠٠.٠ %	٠.٥ %
Israel	٧,٣٥٣,٩٨٥	١,٢٧٠,٠٠٠	٥,٢٦٣,١٤٦	٧١.٦ %	٣١٤.٤ %	٨.٣ %
Jordan	٦,٤٠٧,٠٨٥	١٢٧,٣٠٠	١,٧٤١,٩٠٠	٢٧.٢ %	١,٢٦٨.٣ %	٢.٨ %
Kuwait	٢,٧٨٩,١٣٢	١٥٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣٩.٤ %	٦٣٣.٣ %	١.٧ %
Lebanon	٤,١٢٥,٢٤٧	٣٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٤.٢ %	٢٣٣.٣ %	١.٦ %
Oman	٢,٩٦٧,٧١٧	٩٠,٠٠٠	١,٢٣٦,٧٠٠	٤١.٧ %	١,٢٧٤.١ %	٢.٠ %
Palestine (West Bk.)	٢,٥١٤,٨٤٥	٣٥,٠٠٠	٣٥٦,٠٠٠	١٤.٢ %	٩١٧.١ %	٠.٦ %
Qatar	٨٤٠,٩٢٦	٣٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠	٥١.٨ %	١,٣٥٣.٣ %	٠.٧ %
Saudi Arabia	٢٥,٧٣١,٧٧٦	٢٠٠,٠٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠	٣٨.١ %	٤,٨٠٠.٠ %	١٥.٥ %
Syria	٢٢,١٩٨,١١٠	٣٠,٠٠٠	٣,٩٣٥,٠٠٠	١٧.٧ %	١٣,٠١٦.٧ %	٦.٢ %
United Arab	٤,٩٧٥,٥٩٣	٧٣٥,٠٠٠	٣,٧٧٧,٩٠٠	٧٥.٩ %	٤١٤.٠ %	٦.٠ %

Emirates						
Yemen	٢٣,٤٩٥,٣٦١	١٥,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	١.٨ %	٢,٧٠٠.٠ %	٠.٧ %
Gaza Strip	١,٦٠٤,٢٣٨	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
TOTAL Middle East	٢١٢,٣٣٦,٩٢٤	٣,٢٨٤,٨٠٠	٦٣,٢٤٠,٩٤٦	٢٩.٨ %	١,٨٢٥.٣ %	١٠٠.٠ %

NOTES: (١[١]) The Middle East Statistics were updated as of June ٣٠, ٢٠١٠. (٢) CLICK on each country name to see detailed data for individual countries and regions. (٣) The demographic (population) numbers are based on data from the US Census Bureau. (٤) Internet usage numbers come from various sources and are compiled here, see the site surfing guide. (٥) The most recent usage information comes mainly from the data published by Nielsen Online, ITU, and other reliable sources. (٦) For growth comparison purposes, the usage data published by ITU for the year ٢.٠٠٠ is furnished. (٧) Data may be cited, giving due credit and establishing an active link back to Internet World Stats. Copyright © ٢٠١٠, Mini watts Marketing Group. All rights reserved.

[١] internet Growth statistcs- Global village online. Url

الجدول (٢) تقدير إجمالي أرصدة الاستثمار الخارجي المباشر، وقيم التجارة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى(بقيمة ملايين الدولارات الجارية).

البـــــــــــــــلد	الاستثمار الخارجي المباشر في عام ١٩١٤(حسب بلد المنشأ)	الصادرات المصنعة في عام ١٩١٣
المملكة المتحدة	٨.١٧٢	١.٩٢٨
الولايات المتحدة	٢.٦٥٢	٨٩٦
ألمانيا	٢.٦٠٠	١.٨٢٤
فرنسا	١.٧٥٠	٨١٣
هولندا	٩٢٥	غير متوفر
إجمالي العالم	غير متوفر	٧.٢٢٧

المصادر عن الاستثمارات الخارجية المباشرة المصدر (١٤) ص٤٨.

إن التقديرات عن الاستثمارات الخارجية المباشرة التي قامت بها البلدان البارزة في عام ١٩١٤، وقيمة التجارة في عام ١٩١٣، مبينة في الجدول أعلاه . أما من ناحية المقدرة لصادرات السلع المصنعة ، المذكورة في في العمود الثاني من الجدول ، فان المملكة المتحدة وألمانيا كانتا في طليعة المصدريين الصناعيين عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وتضاهيان ضعف الولايات المتحدة و فرنسا . وكانت قيم الصادرات السنوية اقل من أرصدة الاستثمار الخارجي المباشر المتراكمة وقتذاك. (١٤)ص[٤٩]

جدول (٣) حجم الصادرات بين ١٩١٣-١٩٨٤(سنة ١٩١٣= ١٠٠)

السنة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	هولندا	المملكة المتحدة	أميركا
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٩	١٤٧	٩١,٨	٢٥٧,٩	١٧١,٢	٨١,٣	١٥٨,٢
١٩٣٨	٩١	٥٧	٥٨٨,٣	١٤٠	٥٧,٣	١٢٥,٧
١٩٥٠	١٤٩,٢	٣٤,٨	٢١٠,١	١٧١,٢	١٠٠	٢٢٤,٦
١٩٦٠	٢٩٨,٤	١٥٤,٧	٩٢٤,٤	٤٤٥,١	١٢٠	٣٨٧,٩
١٩٧٣	٩٢٢,٤	٥١٤,٣	٥,٧٢,٦٤,٧	١,٦٣٢,١	٢٤١,٩	٩١٢,٥
١٩٨٤	١,٤٥٩,٥	٧٧٤	١٤,٤٢٥,٢	٢,٣٨٣,٧	٣٤٩,١	١,١٦١,٥

(٥) Maddison , A .١٩٨٧ growth and slowdown in advanced capitalist economies techniques of quantitative assessments. Journal of economic Literature.٢٥(٢)٦٤٩-٩٨

إن تجربة ستة اقتصاديات رئيسية في تطوير حجم الصادرات بين ١٩١٣ و١٩٨٤ المبينة في الجدول أعلاه الذي يشير إلى الفوارق في معدلات نمو حجم الصادرات وتقلباتها.ومن الواضح أن عقد الثلاثينات شهد هبوطا في حجم التجارة العالمية.وقد تحملت ألمانيا والمملكة المتحدة الوطأة العظمى لهذا الهبوط أولا ثم تلتها فرنسا، لتعقبها بدرجة اقل الولايات المتحدة وهولندا، أما معاناة اليابان نتيجة الحرب العالمية الثانية.

البلد	١٩١٣	١٩٢٥	١٩٣٨	١٩٥٥	١٩٩٠
الصين	٦٥	٤٦	٧٠	٤٣	٥٩
اندونيسيا	٣٢	٣٨	٢٦	٣٢	٦٠
تايوان	-	-	٩٩	٥٠	٤٢
اليابان	٤١	٤٧	٧٠	٢٢	٢٩
كوريا	-	-	١٠٠	٣٥	٤٠
ماليزيا	٤٤	٣٩	٣٥	٣٠	٣٧
الفيليبين	١٨	١٥	١١	١٧	٤٣
تايلاند	٦٢	٧١	٦٥	٥٢	٥١
المعدل الوسطي البسيط	٤٢	٤٣	٥٩	٣٥	٤٥
باستثناء كوريا وتايوان	٤٢	٤٣	٤٦	٣٣	٤٧
باستثناء كوريا وتايوان واليابان	٤٢	٤٢	٤١	٣٥	٥٠

جدول (٤) تجارة شرق اسيا كحصة من اجمالي تجارة مختلف البلدان

النسب المئوية الأعلى تشير إلى تعاظم كثافة التجارة . ويقدم الجدول أعلاه صورة عن وضع اليابان مع (مجال الازدهار المشترك) التابع لها ونلاحظ المعدل الوسط البسيط لنصيب بلدان شرق آسيا من التجارة عام ١٩٩٠ يوازي ما كان عليه عام ١٩١٣، وأدنى

من معدل عام ١٩٣٨(بير تري Pertri ١٩٩٤)(٦). وان تكامل الاستثمار بين بلدان شرق آسيا في عام ١٩٣٨ كان أعلى مما بلغه مطلع عقد التسعينات.

ب- دور الاستثمار في تقنيات المعلومات للدول النامية

إن التطور المتسارع لاقتصاد الدول النامية في أسيا وإفريقيا والبلدان الأخرى توشك إن تحقق انطلاقة صناعية مستديمة من شانها إن تحول الاقتصاد العالمي وتنبأت مجلة (الايكونوميست) اللندنية (١٠ تشرين ١٩٩٤) مثال ذلك إن الصين إذا ما استمر النمو الحالي فيها , سوف تشكل اكبر اقتصاد عالمي في عام ٢٠٢٠ وإنها سوف تجاوز الولايات المتحدة وان البلدان النامية سوف تحتل ٦٠ في المائة من إنتاج العالم , إما البلدان المتطورة فاقل من ٤٠ في المائة (OECD) ١٩٩٧ جدول رقم (٤).

"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بالإنجليزية: Organization for Economic Co-operation and Development) واختصارها "OECD

إن النمو الاقتصادي في بلدان أسيا الموجة الأولى وهي هونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان .ولكن بمقدور دول نامية أخرى إن تسير في نفس الطريق لدول أسيا , مثال ذلك الهند ودول أمريكا اللاتينية المتأخرة ودول أفريقيا والتي تمكنت إن تساعدها أن تترك التخلف الاقتصادي. إن النمو الاقتصادي الذي حصل في البلدان أسيا ودول أمريكا اللاتينية تكمن في استقرار الحكم , وانتهاج سياسات ودية إزاء السوق , ليبرالية الاقتصاد، تطوير البنية التحتية في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , وأسواق المال الداخلية والخارجية لاجتذاب الاستثمار الخارجي المباشر (١٤)ومن هذا المنطلق إن النمو الاقتصادي في البلدان النامية لدول أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية , سيؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي دون تدخل خارجي , والذي كان سائدا سابقا مثال فرض الضوابط على أسواق رأس المال أو محاولة تغير شرط التجارة , أو نقل مقادير كبيرة من الثروة من العالم المتطور إلى العالم النامي بشكل معونات وغيرها.

إن النمو الاقتصادي والتصنيع في البلدان النامية سوف يولد طلبا على السلع والخدمات المتطورة والتي يفترض إن البلدان المتقدمة متخصصة فيها .ولكن هناك من يفترض تحول إنتاج الصناعة التحويلية في البلدان النامية ستنزل الكارثة في الدول المتقدمة من خلال اقتران حراك رأس المال بالتجارة الحرة , يقود إلى انتقال الصناعة التحويلية من بلدان أوربا وأمريكا ذات الأجور العالية إلى البلدان النامية ذات الأجور المتدنية مما يزيد من نسبة البطالة والفقر بين العاملين في الغرب , ومن جانب أخر لا ينفع الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان النامية , ويجب التركيز على المستفيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي هو الشركات الغربية وأسواق رأسمال. وهناك من يستثمر في الدفاع عن هذه الأطروحة المتشائمة مثل جرا يدر Greider (١٩٩٧) ,ومارتن ‘Martin شومان Schuman ١٩٩٧ (١٤).

ولكن ممكن التأكيد إن النمو الاقتصادي المتسارع في البلدان النامية الكبيرة مثال الصين والهند وكوريا الجنوبية وماليزيا ارتبطت بتطوير البنية التحتية لنظم تقنية المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى سن القوانين الضامنة لحقوق العمال

وإصدار نظام ضريبي سليم ومتطور يحفظ حقوق الدول والمستثمرين والعاملين الذي لعب دورا متميزا للنهوض في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

ج- المفهوم الاقتصادي للاستثمار.

يمكن تعريف الاستثمار , الاستثمار بمفهومه الاقتصادي العام هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير وسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع و الخدمات خلال مدة زمنية معينة [١] .
إما بالمفهوم الماركسي فان الاستثمار هو ذلك الجزء المتراكم من الدخل القومي الذي ينتج ،لكنه لاستهلك خلال السنة المعينة [٢]

ويمكن أن يكون الاستثمار على نوعين :
١- الاستثمار الوطني : والذي يعتمد على المدخرات الوطنية للدولة أو المواطنين , إذ تقوم معظم الدول المتقدمة والنامية بوضع سياسات مالية ونقدية لتشجيع تلك الاستثمارات , ويحتوي على إيجابيات عديدة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي و تنعكس فوائده على المواطن ولو استخدمت العوائد النفطية الوطنية بشكل سليم في مجال الاستثمار لكان العراق اليوم أقل حاجة للاستثمارات الأجنبية .وممكن أيضا تشجيع الاستثمار الخاص في البلد من خلال الأفراد أو الشركات أو الهيئات

---

[١] باسم جميل أنطون /مجلة "تضامن" تصدر عن المجلس العراقي للسلم والتضامن :الصفحة الاقتصادية)٢٠١٠

[٢] فيلتشنيسكي ، علم الاقتصاد الاشتراكي ، ترجمة محمد صفر ، دار التقدم العربي ، دمشق ، ١٩٧٣ ص٧١

الخاصة والذي يكون مصدر تمويله محليا، ويتم جني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد

٢- الاستثمار الأجنبي : ويختلف عن المحلي كونه يمثل انتقال الرأسمال من موطنه إلى خارج حدود البلد , أي البلد المضيف للاستثمار , وكذلك يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين :

أ – الاستثمار الأجنبي المباشر ويتمثل هذا النوع بالاستثمار في القطاع السلعي (كالصناعي والزراعي والسياحي والخدمي) ويتطلب ذلك الاستقرار السياسي والأمني وهو يتصف بطول الأمد و يشمل المشاريع الإستراتيجية وهو المفضل وهو أيضاً ينقسم إلى قسمين : أما هيمنة كاملة للشركات, أو مشاركة مع مواطنين البلد المعني بالاستثمار.

ب – الاستثمار الأجنبي غير المباشر ويتسم كونه قصير الأمد ويتركز على شراء الأسهم والسندات ويسعى إلى الربح السريع من خلال المضاربة بالأسهم والسندات ويسميه البعض الاستثمار الطفيلي (مثال البنوك , وأسهم الشركات المساهمة) .

ثانيا

معوقات الاستثمار في الاقتصاد العراقي

١- واقع الاقتصاد العراقي وإرث الماضي:.

إن السياسات الخاطئة وسوء إدارة الاقتصاد الوطني والمركزية المفرطة والفكر الشمولي وعسكرة الاقتصاد والاضطهاد السياسي والاضطرابات الداخلية والحروب العبثية خلال ثلاثة عقود إضافة للحصار , قد كبلت العراق بمعضلات كبيرة إضافة للأيدلوجيات التي أطرت للنظام السياسي خاصة بعد عمليات التأميم عام ١٩٦٤ والتي أرعبت القطاع الخاص العراقي النامي حديثاً , ويمكن تلخيص تلك المعضلات بما يلي :

١- أحادية الاقتصاد العراقي بالاعتماد على القطاع النفطي وكونه المصدر الوحيد للتمويل والذي تصل مساهمته إلى ٩٣% من ميزانية الدولة .

٢- هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وكافة النشاطات وتدني الكفاءة في العملية الإنتاجية وشل آلية اقتصاد السوق , وتهميش دور القطاع الخاص .

٣- التحيز في تقديم الخدمات بين المناطق الجغرافية للعراق والفئات الاجتماعية ولصالح الفئات الاجتماعية المساندة لسياسات السلطة السابقة .

٤- أتساع البطالة بنسبة قد تصل إلى حد ٣٠% , وانتشار الفقر بنسبة تصل إلى ٣٥% ممن تقل دخولهم عن (١$) دولار يومياً , و ٥% منهم يعيشون في حالة فقر مدقع .

٥- السياسة الانعزالية عن العالم , أدت إلى تقادم المؤسسات والنظام الإداري وتراجع في المعرفة و التكنولوجيا واستخدام أنماط إنتاجية قديمة .

٦- انتشار الفساد الإداري والمالي بين الطبقات العليا خاصة في جهاز الدولة و انعدام الشفافية والمسائلة في إدارة موارد الدولة .

٧- تعرض موجودات القطاع الحكومي عقب سقوط النظام إلى أعمال النهب والسلب والحرق والتدمير .

٨- ديون خارجية تصل إلى (١٢٥) مليار دولار , عدا ديون الخليج .
٢- مشاكل الاستثمار العامة في العراق.

أقر البرلمان العراقي في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ عام ٢٠٠٦ الذي قيل عنه حينها إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها

أمام الاستثمار الأجنبي بهدف إعادة أعمار العراق وخاصة في مجال البني التحتية بشكل عام ، إلا أن واقع الحال اليوم وبعد أكثر من خمس على إقرار هذا القانون بقي على ما هو عليه على الرغم من تقديم الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية والتسهيلات الإدارية والمالية،لكن لازالت هناك عراقيل ومشاكل. ويمكن تلخيص أبرزها.

١- سوء التخطيط هناك الكثير من الصعوبات تواجه عمل هيئات الاستثمار في العراق ولاسيما بما يتعلق تفعيل قانون الاستثمار بالرقم ١٣ للسنة ٢٠٠٦ مبينا إن تلك الصعوبات تتمثل في الحصول على الأراضي من الجهات المخصصة وان المعاملات بعد إن تأخذ موافقتها من الدوائر المختصة تمر بدائرة التخطيط

العمراني التي تضع ضوابط قاسية للموافقة على الاستثمار وتطلب في كثير من الأحيان شروط تعجزيه مثل تقديم جدوى اقتصادي للمشاريع من دون وجود مستثمر وهذا يعتبر شرط تعجيزي([1]).

٢-آليات التنفيذ التي تحتاج إلى تشريعات جديدة لقانون الشركات وقانون الضمان وقانون الضرائب بقيت قيد الطرح والاجتهاد مما أبقى القانون مجرد حبر على ورق.

٣- قانون النفط والغاز لحد الآن لم يناقش أصلاً في البرلمان، ولم يتم الموافقة عليه وبعدم وجود قانون النفط والغاز يكون صعب تطبيق قانون الاستثمار .

٤-الاقتصاديون في الداخل والخارج ورجال الأعمال أخذوا على القانون عدم مراعاته حدود المشاريع الاستثمارية ودعوا إلى أن يميز القانون بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، فيما ذهب آخرون إلى أن هذا القانون صيغ تحت تأثيرات النظم السياسية فيما يتطلب إقران القانون بالوضع الاقتصادي وبنظام السوق.

٥-البني التحتية وانعدامها، لا يوجد في العراق مناخاً استثمارياً يدفع الدول و المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق بالإضافة إلى المشكلة الأمنية والتي تلعب دورا رئيسيا في عرقلة الاستثمار، و مشكلة الخدمات بكل أنواعها ، والتي

[1] المؤتمر القانوني ألتشاوري الأول لهيئات- المؤتمر القانوني ألتشاوري الأول لهيئات الاستثمار في العراق المنعقد في محافظة بابل، أيلول ٢٠١٠ الاستثمار .

هي السبب الرئيسي في نجاحها (ماء وكهرباءوالانترنت والاتصالات وصرف صحي والنقل والطرق وغيرها).

٦- قانون الاستثمار لم يحدد شكل النشاط ونوع الاستثمار وإنما أطلق الاستثمار على مصراعيه. لم يحدد نوع الاستثمار في المجال المصرفي، كيف تكون تفاصيل الاستثمار في المجال الصناعي وفي المجال الزراعي والاستثمار في المجال التعليمي والعلمي وتقنيات المعلومات والاتصالات وغيرها من المشاريع([1]).

٧-غياب دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية علما إن القطاع الخاص وجهت له ضربات متتالية من قبل النظام السابق حتى بات قطاعاً يقوم بعملية استيراد البضائع الاستهلاكية البسيطة جداً، من ملابس ومواد تجميل ومستلزمات دراسية وغيرها. إما القطاع الخاص في الفترة الحالية نتيجة الظرف الأمني الصعب إن غالبيته غادر البلد ومن بقى من القطاع الخاص هم من المستوردين ذوي الإمكانات المادية البسيطة. لذلك يتطلب التأكيد على القطاع الخاص لما له من دور في استنهاض الصناعة الوطنية من خلال حماية المنتج الوطني. وان تكون عضوية مجلس الإدارة لهيئة الاستثمار أن لا تقل مساهمة القطاع الخاص عن ٥٠%([2]).

٨- المآخذ على القانون عدم التعهد بتوفير الحماية الأمنية للمشروع , وتحسس الشركات العالمية بعدم السماح باستخدام الشروط الدولية في التحكيم . ولأجل

[1] قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

[2] الدكتور فلاح خلف الربيعي،سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن ٢٠١٠

إكمال القانون , لا بد من إصدار بعض القوانين الأخرى اللازمة لغرض خلق بيئة جاذبة للاستثمار و التطبيق العملي للقانون وإلغاء
القوانين المعرقلة لذلك , وتحديث القوانين القائمة كقانون الشركات وقانون العمل والضمان وغيرها من القوانين. ومن الضروري أن يسبق عملية البدء بالاستثمار حملة إعلامية اقتصادية متطورة وشفافة تلعب فيها منظمات المجتمع المدني الاقتصادية وسفارات العراق في الخارج دوراً كبيراً.

بعد إن استعرضنا ابرز المعوقات القانونية والاقتصادية بشكل عام لابد ان نركز بشكل خاص على العراقيل التي تضعف الاستثمار الوطني والأجنبي في تقنيات المعلومات والاتصالات في العراق.

٣- معوقات الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات في العراق.

رغم النجاحات التي تحققت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (استخدام الهاتف المحمول والانترنت) في العراق مقارنا قبل عام ٢٠٠٣ لازالت هناك صعوبات وعراقيل جدية تتمثل فيما يلي

١- تحتكر مؤسسة (الاتصالات) العمل في مجال الاتصالات وخصوصا في مجال الهاتف الأرضي والذي تحول إلى أسوء خدمة في المنطقة مما دفع المواطن العراقي الاندفاع إلى الاشتراك في الهاتف النقال برغم من سعر التكلفة ورداءة الشبكات ، وهذا الاحتكار يحد من الاستثمار المحلي والأجنبي في مجال الاتصالات وبوابات الإنترنت ويضعف التنافس.

٢- لا يوجد هناك صناعة كبيرة للبرمجيات والحواسيب وأجهزتها داخل العراق أو وضع خطة لفسح المجال للشركات المتطورة مثال شركة مايكروسوفت، إنتل Intel وغيرها المعروفة عالميا للاستثمار في هذا الجانب.

٣- تكلفة استخدام الإنترنت لا تزال مرتفعة بالنسبة لدخول المواطنين الاقتصادية وكذلك رداءة الشبكة وقطاعات كثيرة في المجتمع لا تستطيع الاشتراك إما لأسباب مالية أو أحيانا ضعف الثقافة في مجال المعلومات، رداءة الشبكات والاتصالات.

٤- ضعف التنسيق بين وزارة الاتصالات والهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام وكذلك التداخل الصلاحيات مما يوثر على عرقلة المشاريع التنموية للنهوض في تطوير وبناء البينية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات في العراق.

٥- ضعف الدعم المالي لمشاريع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الموازنة السنوية وغياب سياسة إستراتجية للفترات المستقبلية لتلبية متطلبات السوق.

٦- قلة الخبرة في هذا المجال وضعف المراكز البحثية العلمية وتطويرها كمجال التعليم في المدارس والجامعات المتخصصة وضعف المؤتمرات العلمية الدورية في هذا القطاع.

٤- العراق أين يقع في موضوعة تقنيات المعلومات .

يركز البحث الذي بين أيدينا الضوء على ملامح بارزة من تقنيات المعلومات والاتصالات في العراق. أما دوافع رصد قطاع تقنية المعلومات والاتصالات دون

غيره من القطاعات؛ فذلك لقناعة غير خافية على أحد مفادها أن هذا القطاع(يعاني من الإهمال مذ الثمانينيات من القرن الماضي)وكذلك هو الدعامة الرئيسية لأي نهضة تنموية اقتصادية، بالإضافة أن هذا القطاع هو الجسر الأول الذي يعبر علية العراق لبناء مستقبل متوازن في جميع مجالات التطور الاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية واللحاق مع ركب التطور ألمعلوماتي في دول العالم المتحضر.

واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق قبل ٢٠٠٣

في البدء ضرورة معرفة ماهي البنية التحتية والمشاريع التي أنجزت سابقا. كان العراق من أوائل الدول العربية التي سارعت في اعتماد تكنولوجـــــيا المعلومات والاتصالات ومنذ مطلع السبعينات تم إنشاء عدد من المراكز المتخصصة بهذا الاتجاه منها على سبيل المثال

١ - مركز الحاسبة الالكترونية لدائرة الكهرباء الوطنية في وزارة الصناعة ١٩٧٧.

٢ - مركز الحاسبة الالكترونية في الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط الذي تم من خلاله تنفيذ العديد من المسوحات المتخصصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (كالزراعـــــــــــة ، الصناعة ، .. الخ) إضافة إلى مسوحات متنوعة كمسوحات ميزانية الأسرة إضافة إلى تنفيذ التعداد السكاني للأعوام (١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧)

٣ ــ المركز القومي للحاسبات الالكترونية والذي اخذ على عاتقة مسؤولية تدريب منتسبـــــــــــي الوزارات كافة إضافة إلى المهتمين من القطاع الخاص، كما تم من خلاله تنفيذ العديد مـــــن الأنشطة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

إلا إن الظروف التي مر بها العراق في عقدي الثمانينات والتسعينات من حروب وحصار اقتصادي وعلمي وسوء إدارة الاقتصاد الوطني والمركزية المفرطة والفكر الشمولي وعسكرة الاقتصاد التي اعتمدت في تحديـــــد أولويات الاستثمار في المجـــــــــــالات الاقتصادية ، أدت إلى تخلف هـــــــــذا القطاع في العراق وحصول فجوة كبيرة بين واقع الحال فيه وما وصلت إليه ليس الدول المتقدمة فحسب وإنما الدول العربية والدول المجاورة أيضا" . فمن الطريف بالذكر انه حتى نهاية عقد التسعينات لم يكن هناك في أبواب ميزانية الدولة باب لتوفير مستلزمات تكنولوجيا المعلومـــــات وإنما كان يتم توفيرها من التخصصات المالية للأثاث والتي كانت هي الأخرى محدودة ([1]).

[1] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

بعض المؤشرات عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق لغاية ٢٠٠٣

خدمات الهاتف المشتركين في خدمة البريد بالكارتات والانترنيت	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة الزيادة والنقص
البدالات	١٦٧١	٢٧٩	% ٨٣.٣-
الهواتف	١١٨٣.٣	١١٢٨.٣	% ٤.٦-
متوسط عدد الخطوط التلفونية الثابتة لكل (١٠٠)شخص	٤.٦	٤.٣	%٦.٥-
الجهات المرتبطة بالانترنيت	٤٥٩٠	٦٤٢٣	% ٣٩.٩
المشتركين في البريد الالكتروني	٢٢٠٩	٢٨٨٧	% ٣٠.٧
المشتركين في خدمة البريد بالكارت	١٢٥٢٨	٢٨٨٧	% ٩٠.٤-
مراكز الخدمة	٥٢	٥٥	% ٥.٨
المشتغلين لدى الشركة العامة لخدمات الانترنيت	٣٨٧	٣٥٨	% ٧.٥ -
متوسط عدد مشتركي الانترنيت لكل (١٠٠) شخص		٠.٠٥	

جدول (٥) يبين ضعف الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للإحصاء.

الواقع الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥

اهتمت الدولة بمميزات وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتمثلة في:

١ - *توفير الدقة المتناهية في المعلومة .*

٢ - *توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار بالشكل المناسب .*

٣ - السرعة في الحصول على المعلومة.

٤ - إتاحة المعلومات .

٥ - أمن المعلومات من الاستخدام غير المشروع ومن الضياع أو الفقد .

٦ - مرونة المعلومات وسهولة تحديثها

وبادرت إلى فسح المجال إمام المنظمات والشركات العالمية للمساهمة في النهوض بهذا القطاع وكان من ثمرة ذلك :

أ ــ إنشاء شبكتين للهواتف النقالة في العراق(شبكة عراقنا وشبكة الأثير، أسيا سيل) .

ب ــ استحداث وزارة للعلوم والتكنولوجيا .

ج ــ الشروع بإنشاء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية في وزارة التخطيـــــــــــــــط والتعاون الإنمائي ترتبط به العديد من المراكز الموجودة في وزارات ومؤسسات الدولة حيث تم تجهيزه بأحدث الأجهزة المتخصصة بعمل المركز والعمل جاري لتدريب الكادر .

د -ــ العمل على ربط عدد من الوزارات بشبكة انترانيت لتبادل المعلومات لتكون نواة لحكومة الكترونية ولشبكة أوسع يتم من خلالها ربط جميع مؤسسات الدولة مع بعضها .

هـــ ــ التوسع في تقديم خدمات الشبكة الدولية للانترنيت للموظفين في مؤسسات الدولة إضافة إلى انتشارها بشكل واسع في أنحاء القطر.

تنفيذ العديد من المسوحات المتخصصة بدعم وإسناد العديد من المنظمات الدولية منها :

١ مسح الفنادق : استخراج مؤشرات عن عدد الفنادق والنزلاء والإيرادات وقيمة رأس المال وغيرها من المؤشرات الإحصائية.

٢-مسح الحوالات : استخراج مؤشرات عن حجم المبالغ التي استلمتها الأسرة من الخارج بالعملات الأجنبية.

٣- مسح البطالة : استخراج مؤشرات إحصائية عن المشتغلين والعاطلين حسب العمر والجنس والحالة العلمية والاختصاص.

٤- مسح التغذية : استخراج مؤشرات إحصائية عن الحالة التغذية للأسرة حسب الاقضية والمحافظات وحسب استراتيجيات تم وضعها من قبل برنامج الغذاء العالمي وبالتنسيق مع وزارتنا.

٥- مسح الأسرة : استخراج مؤشرات إحصائية عن الأحوال المعيشية للأسرة العراقية تتضمن مؤشرات عن خصائصها (السكن، خصائص الأفراد، الخصائص الديموغرافية ومؤشرات عن التعليم، والصحة والبطالة).

٦- مسح المعرفة والمواقف والممارسات : استخراج مؤشرات عن معارف ومواقف وممارسات الشباب بعمر (١٥ إلى ٢٤) سنة فيما يخص الحالة التعليمية والصحية والتغذية والإنجابية للذكور والإناث والية عمل الشباب والحالة النفسية وقضاء أوقات الفراغ وفيما يخص الثقافة والإعلام والممارسات الاجتماعية بهدف توجيه رسائل إعلامية في النواحي التي يلاحظ فيها نقص في معلومات هذه الفئة العمرية(الجهاز المركزي والإحصاء وتكنولوجيا المعلومات).

٧- مسح الاستيرادات والصادرات : يتضمن هذا النظام استيراد لكافة المواد والبضائع التجارية التي تكون على مستوى قطاعات الدولة ولكافة وزارات ودوائر الدولة وتتضمن مواصفات البضائع والمواد المستوردة وبلدان المنشأ

وطرق الشحن والتصدير وتكون على مستوى الشهر أما تقاريرها فتكون (شهرية ، فصلية ، سنوية) أما الصادرات فهي البضائع التي تقوم بتصديرها وزارة التجـــارة آو أي وزارة أخرى عدا منتجات النفط، وتقاريرها (شهرية ، فصلية ، ســـنوية) وتوجد تقاريـــر مشتركة بين نظام الاستيـــرادات والصادرات لنفس الشهر والسنة.

٨- مسح البطاقة التموينية : تم إدخال بيانات البطاقة التموينية لدائرة الإحصاء السكاني واستخراج قاعدة للبيانات واستخراج التقارير المطلوبة .

٩- وفيما يتعلق بمؤشرات الانترنيت فقد نفذ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مؤخرا" مسحا" متخصصا" حول مقاهي الانترنيت لجمع بيانات حول عدد المستفيدين ومستوى الخدمات لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

الصعوبات التي تواجه تحقيق التطور المطلوب في مجال تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات في العراق منها :

١- عدم توفـــــــــر الدعم الكافي للمعنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في المؤتمرات الدولية التي تتحمل الدولة المشاركة كلفتها , مما يجعل المختصين بعيدين عن المستجدات التي تحدث في مجـــال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٢- على الرغم من مساهمة عدد كبير من العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدورات التدريبية داخل وخارج القطر لأحدث المستجدات إلا إن قصر مدة الدورات واقتصارها على المعلومات الاولية يجعل من غير الممكن قيام المتدرب باعتماد الوسائل الحديثة في العمل في ضوء غياب أشخاص متخصصين من ذوي الخبرة للإشراف على العمل والاستعانة بخبرتهم عند ظهور مشاكل حقيقية في التطبيق .

٣- بسبب الظروف التي مر بها العراق ومصاحبها من تدمير للبنية التحتيـــــــــــة للاتصالات على الرغم مما كانت تعاني منه من تأخر في مستوى التقنية المعتمدة فيها ، إضافة إلى تدمير اغلب أبنية الوزارات ولجوئها في الوقت الحالي إلى استخدام أبنية بديلة لآجال غير محددة مما يعيق ربط الشبكات (الانترانيت) لغرض تحقي تطور في مستوى الاتصال على الرغم من وجود بعض المحاولات الجادة لربط عدد من الوزارات كخطوة نحو تحقيق الحكومة الالكترونية . .ضآلة حجم الاستثمارات العربية والأجنبية داخل العراق بسبب الظروف الأمنية التي يعاني منها .

٤- ضآلة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومـــات وتخلـــــــــــــف المناهج الدراسية وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في هذا القطاع . فالتعليم يعاني من قصور كبير في هذا الجانب إذ انه يتسم على العموم قلة عدد ساعات الدارسة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .

٥- انخفاض حاد في نسبة المؤسسات التعليمية التي تستعمل أدوات تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالإنترنت. انخفاض حاد في عدد المدارس والجامعات التي تستخدم الانترنت وعـــــــدد الطلبة الذين يستخدمونها ندرة عدد مواقع الانترنت الخاصة بالمدارس والجامعات ومراكز التدريب والتي تخدم النشاط الدراسي لها.

٦- التغطية الضعيفة لشبكات الاتصالات في العراق وفي ظل بيئة تقنية قديمة .

و على الرغم مما ورد أعلاه إلا انه يمكننا القول أن الموقف الحالي في القطر قد انتقل من مرحلة أزمة الوعي التكنولوجي إلى مرحلة الوعي المعرفي .

ثالثا

أهمية دراسة التجارب الرائدة لبعض دول مجلس التعاون الخليج للاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات / نموذج المملكة العربية السعودية.

١- تجربة المملكة العربية السعودية ا

لماذا تم اختيار السعودية ؟ بسبب وجود بعض المشتركات بين العراق والسعودية، إنتاج واحتياط النفطي متقارب ، المساحة الجغرافية وعدد السكان، السياحة الدينية وكلا البلدين يغلب عليهم نسبة كبيرة من هم في عمر الشباب المهتمين أكثر بتقنية المعلومات من بقية الفئات العمرية الأخرى. برغم من إن الإمارات والبحرين وقطر متطورة أكثر من السعودية في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات)الجدول رقم (١).

كيف يستطيع العراق الاستفادة من تجارب الدول العربية النفطية في بناء البينية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/ السعودية الإمارات العربية نموذجا. من خلال دراسة المرتكزات والخطط التي وضعتها هذه الدول لمواصلة التطور المتسارع في هذا المجال.

تصدرت المملكة العربية السعودية و حسب تقرير صادر من البنك الدولي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأفضل بيئة جاذبة للاستثمار وفقاً لتقرير "سهولة أداء الأعمال"، إذ قفزت السعودية في التصنيف الجديد لعام ٢٠٠٩م إلى المركز ١٦ من بين ١٨١ دولة، وحاليا تعد المملكة من حيث الترتيب رابع دولة في تكنولوجيا المعلومات، والدولة الخامسة في انتشار الإنترنت وأجهزة الحاسب بين دول المنطقة، فضلاً عن المؤشرات الإيجابية التي وردت في تقارير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧م، والتي تشير إلى أن وضع المملكة العربية السعودية قد تقدم كثيرا بعد

أن احتلت موقعا مرموقا من بين أول ثلاثين دولة على مستوي العالم طبقا لمؤشرات قياس التقدم في تقنية المعلومات، وهذا يعتبر نقلة كبيرة.

ووفقا لـــ«توشير »الذي نشر في الشرق الأوسط فإن قطاع أجهزة تقنية المعلومات استحوذ على ٦٥ في المائة من حجم الإنفاق في هذا القطاع بالمملكة، يليه خدمات المعلومات بنسبة ٢٤ في المائة، فيما استحوذ قطاع البرمجيات على ١١ في المائة، وكذلك بلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة بنهاية الربع الأول من العام الحالي ٤٦ مليون مشترك، لترتفع بذلك بنسبة ١٧٨ في المائة.

وأكد تقرير «توشير» أن تزايد اشتراك الخطوط الثابتة يأتي في سياق تدعيم طفرة التطبيقات التفاعلية واستخدام التعرف الصوتي كتقنيات ستشهد تناميا في الطلب حاليا، لافتا إلى أن عدد خطوط الهاتف الثابت العاملة بلغ ٤.١ مليون خط هاتفي، ذلك عدا تصاعد نسبة استخدام الإنترنت في المملكة، حيث قدر عدد المستخدمين في المملكة حتى نهاية العام الماضي ٢٠٠٩ بنحو ١٠ ملايين مستخدم بمتوسط نمو سنوي يبلغ ٣٦ في المائة، وبنسبة انتشار تقدر بنحو ٣٩ في المائة

بين السكان. ويرى التقرير أن الفترة المقبلة ستشهد الإقبال على الاستثمار في تأسيس وتشغيل الخدمات التفاعلية وحلول استضافة تطبيقات التعرف الصوتي ومراكز الاتصال الافتراضية وفرص استخدام مختلف تقنيات وتطبيقات الصوت والأجهزة المحمولة، لا سيما أن لها انعكاسات اقتصادية واسعة بتوفير الجهد والوقت والمال.

تهدف المملكة العربية لسعودية للتحول إلى مجتمع معلوماتي وأن تصبح رائدة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. وتتطلع المملكة إلى تحقيق ذلك من خلال تطبيق خطة لتقنية المعلومات في المملكة خلال العشرين عاماً القادمة والتي تهدف

إلى نشر استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في جميع الأماكن الممكنة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون القوي مع الشركات العملاقة في هذا المجال مايكروسوفت وغيرها.

وثمة صناعات عديدة في المملكة قائمة على تقنية المعلومات والاتصالات تعطى دلالة واضحة على وجود نمو سريع يدفعه التزام الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على أن تكون متواجدة في السوق و كذلك تزايد المهارات والثقة للشركات المحلية(٧).

وتركز المملكة العربية السعودية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن أهم ما أنجز في هذا المجال مشروع العمرة الإلكترونية الذي ينظم ويربط بين مكاتب السياحة العالمية والمزودين المحليين والهيئات الحكومية ذات الصلة، ومشروع توفير حاسوب في كل منزل. عن طريق شراكة بين الدولة والقطاع الخاص، يتم اقتطاع مبلغ وقدره ٢٥ دولار شهرياً من فاتورة الهاتف لمدة عامين لتوفير حاسوب منزلي مناسب في مليون منزل في المملكة دعماً وتوسيعاً لمشروع الحكومة الإلكترونية.

وفي المملكة العربية السعودية، هناك جمعية الحاسبات السعودية، والتي أنشئت منذ مدة طويلة، تساهم بشكل جيد في نشر الوعي ألمعلوماتي في المجتمع. وفي عام ٢٠٠٧ تم إشهار الجمعية العربية للاقتصاد المعرفي (AKEA)، التي يتوقع لها أن تلعب دوراً مهماً في مجال انتقال البلدان العربية نحو مجتمع المعرفة.

وأضاف التقرير أن هناك تناميا ملموسا في الطلب على أجهزة الحاسب الآلي والبرمجيات، حيث سيصل إجمالي الإنفاق في المملكة بحلول عام ٢٠١٣ - وفقا لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - إلنحو ٣٧ مليار ريال مقارنة بالعام الماضي، بارتفاع ٣٠ في المائة من حجم الإنفاق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

٢- الأسباب الرئيسية لنجاح الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات في السعودية.

١- الموقع المتميز للسعودية وسهولة الحصول على الطاقة الكهربائية بتكلفة منخفضة؛ جعل منها موقعاً جاذباً لمشاريع تقنية المعلومات.

٢- تلعب السعودية دورنا متميزا لإنتاج النفط ومشتقاته في المنطقة والعالم مما له دور كبير للإسراع في الاستثمار في كل المجالات المختلفة ومنها تقنية المعلومات والاتصالات.

٣- السعودية هي أكبر سوق في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لما تمتاز به من معدل نمو قوى في الأسواق النهائية لكلا المستهلكين والشركات.

٤- التحرير من القيود والخصخصة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعزز من فرص القطاع الخاص في المشاركة مدعوماً بحوافز الاستثمار الضخمة التي توفرها السعودية .

٥- وجود شراكة فئ التمويل بين القطاعين العام والخاص مثل مبادرات التمويل المشترك للبحوث والتطوير فئ مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية .

٦- وجود شراكة مشتركة للقطاعين العام والخاص تدعم تمويل رأس المال المغامر مثل التعاون الأخير بين الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA) وشركة " إنتل Intel"(١٠).

٧-الالتزام القوى بمبادرات التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية (بما في ذلك حماية الملكية الفكرية).

٨- الطلب الجوهري للشبكات المركزية وخدمات الجوال، مما زاد من المشاريع التجارية واستخدام الحكومة لخدمات الشبكات المركزية مما وفر فرصاً كبيرة للمقاولين ومؤسسات الخدمة.

٩- الاستثمار العام الضخم في تقديم خدمة الاتصال بشبكة الانترنت للمدن الاقتصادية يوفر فرصاً فريدة للمشروعات الجديدة التي تبدأ من الصفر و تخدم ملايين المستخدمين .
١٠- الاستثمار العام في برامج في الكمبيوتر والانترنت والشبكات .

(١٠) الهيئة العامة للاستثمار في السعودية (SAGIA).

(١٩) مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات . جنيف , ٢٠٠٣ م.

(٧) الدكتور فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ٢٠٠٧.

رابعا

الرؤى المستقبلية لنمو الاستثمار في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات خـــلال ١٠سنوات المقبلة في العراق.

١- تطوير وبناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يتطلب بذل الجهود لتوفير بنية تحتية متطورة من شبكات الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها، تكون مهيأة لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية، يسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة وتستفيد من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض في الانترنت فائق السرعة Broadband والتقارب والتلاحم بين قطاع الاتصالات والإعلام Media Convergence وغيرهما من التكنولوجيات المبتكرة كلما أمكن. تنمية وتشجيع الاستثمار من أجل بناء شبكة ربط فقرية للألياف الضوئية بين المدن العراقية ودول العربية والإقليمية المجاورة وكذلك في كل مدينة عراقية لتساعد على تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المدن العراقية ودول

الجوار بعضها البعض ودول العالم بكفاءة عالية وأسعار مناسبة. تشجيع زيادة الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية فى الانترنت فائق السرعة والخدمات الرقمية المتكاملة. وضع الأطر والخطط اللازمة لتشجيع إنشاء شبكات الجيل التالي (Networks Next Generation) والعمل على تعظيم الاستفادة منها.

أما من النواحي الاجتماعية والثقافية فأن التقنيات الحديثة تساعد على وضع نظم تعليمية جديدة، في ضوء احتياجات الحياة المعاصرة، وتيسر سبل الوصول إلى الثروة المعرفية المتاحة للجميع، وتشجع على الاستفادة من القدرات والطاقات الكامنة. [١].

ابرز احتياجات العراق لبناء بنية تحتية في تقنيات المعلومات والاتصالات في المرحلة الحالية

١- الاهتمام بالبنية التحتية كعامل محوري لانتشار التكنولوجيا . والعمل على تهيئة المناخ القانوني والتشريعي والسياسي المناسب لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات وتفعيل دور وزارة الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في هذا المجال.

٢- ابتكار نظام للمشاركة بين الدول العربية والأجنبية في تبادل الخبرات والتدريب والزمالات والعمل على تطويره بصفة دائمة للنهوض بمستوى التدريب والتعليم من خلال وزارة التربية والتعليم العالي.

---

[١] برهان غليون ،العرب وتحديات العولمة الثقافية, مقدمات في عصر التشريد الروحي ، في ملتقى المجمع الثقافي في أبو ظبي ١٠ أبريل ١٩٩٧

٣- زيادة الاستثمارات الموجهة إلى مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــــــــــــــالات والعمل على تفعيل التعاون والتنسيق مع المنظمات وصناديق التنمية الإقليميـــــــــــــــة والدولية ذات العلاقة والأمم المتحدة .

٤- التركيز على إنشاء مراكز البحوث والتطوير وتوفير الدعم اللازم للمبتكرين والمخترعين ومساعدتهم على تنمية ابتكاراتهم و إدخالها حيز الإنتاج الفعـــــــــــــــلي والتنفيذ.

٥- توفير المناخ الملائم لاستقطاب العلماء والمبدعين (من العقول العراقية المهاجرة وتوفير كافة المستلزمات الفنية وتفعيل ذلك من خلال وزارة الهجرة والمهجرين وكذلك وزارة التعليم العالي) ، وتشجيعهم ورفـــــــــــع محو الأمية التكنولوجية والارتقاء بالأيدي العاملة والعمل على تحريك الوضع الحالي نحو المجتمع ألمعلوماتي المتطور.

٦- تطوير محتويات المناهج والمقررات الدراسية بما يتلاءم والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المدارس والجامعات والتدريب المتطور والحديث .

٧. الاهتمام البالغ بتنمية شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق باعتبارها عامل أساسي مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الأموال اللازمة .

٨ . ايلاء عملية جمع إحصاءات البيانات والمعلومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق المعايير الدولية الأهمية كونها تمكن من رصد التطورات المتسارعة في هذا القطاع وتحديد المعوقات.

٩- وجود شراكة في التمويل بين القطاعين العام والخاص مثل مبادرات التمويل المشترك للبحوث والتطوير فئ الجامعات العراقية وكذلك النهوض في واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشاريع المشتركة (الانترنت ،والهاتف النقال، التجارة الالكترونية وغيرها) .

١٠- توفير الطاقة الكهربائية الكافية لكافة مرافق المؤسسات والشركات القطاع الخاص والعام الوطني والأجنبي لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢- المفاصل الرئيسية الملحة للاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات في المرحلة الحالية في العراق

أ- قطاع المصارف و البنوك

إن النمو المتسارع في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الخدمة المصرفية تعكس مدى الرقي والتطور لتلك البلدان.إن العلاقة بين تقنيات المعلومات والمصارف علاقة طردية متصاعدة، وخاصتا في مجال المدفوعات والتحويلات إذ يتم تبادل الأموال بين الزبون والمصرف عبر قنوات التوزيع التكنولوجية المتمثلة بأجهزة الحاسبات, وجهاز الصراف الآلي والهاتف المنزلي , والهاتف الجوال , والشبكات العالمية التي تتم خلال دقائق .

لكن للأسف إن البنوك العراقية تفتقر إلى وجود وسائل الدفع والتحويل التكنولوجية فهي تستخدم الطرق التقليدية التي تكلف الزبون الوقت والجهد ويتطلب منه إلى زيارة المصارف باستمرار, ولا توجد إمكانية الدفع والتحويل من أي مكان في العالم نظرا لعدم انتشار فروع المصارف العراقية ومراسليه في كافة أنحاء العالم وعدم ربطه بالشبكات العالمية وعدم اشتراكه بالبطاقات الائتمانية مثل ألـــ فيزا كارد VISAوالماستر كارد MASTER. والسسب الرئيسي هو ضعف البنية التحتية في شبكات الاتصال في العراق.وكذلك التحويل الخارجي لايتم الا بالاشتراك في إحدى الشبكات العالمية الخاصة بنظام الدفع والتحويل. إن اعتماد المصارف العراقية على منظومة من البرمجيات(الحكومة الالكترونية) والتي تنجز في الفترة اللاحقة بالاتفاق بين العراق وايطاليا ستترك أثار ايجابية على النظام المصرفي في العراق.

ماهي ابرز الفوائد المتاحة للبنوك والزبائن من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

١-توفير الوقت والجهد وسهولة مفهوم المتابعة من قبل المعنيين لسير العمل المصرفي.

٢-تخفيض احتكاك الموظفين فيما بينهم لانجاز العمل داخل المصرف الواحد .

٣-إمكانية تعقب المتقاعسين من الموظفين عن العمل المصرفي.

٤-توفير كبير في استهلاك الورق والقرطاسية .

٥-السرعة في انجاز المعاملات مثلا المعاملة التي تحتاج إلى ١٢ يوما ممكن لا تحتاج اكثر من يومين على أبعد تقدير.

٦-مكافحة الفساد الإداري ومنع احتكاك الموظفين مع الزبائن.

٧-تقليص قدر الإمكان من تبيض الأموال عبر البنوك والمصارف العراقية والتي تساهم احيانا في تموين الإرهاب في العراق والعالم.

٨-تخفيض الموظفين المراسلين والسرعة في انجاز المعاملات وتوفير الوقود.

٩-السرعة في تتبع التغيرات التي تطرأ على الأسواق الأوراق النقدية في العالم.

١٠-تحليل ربحية الزبائن ومعرفة المنتجات الأكثر ربحية.

وبعد ذلك تطور قطاع العمل المصرفي من أداء خدمات مالية خاصة بحسابات الزبون إلى القيام بخدمات المال والاستشارة المالية وخدمات الاستثمار والتجارة والإدارة المالية وغيرها.

وفي ظل التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السلس للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط ، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط ، لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر الزبون ، إلى بنك

له وجود كامل على الشبكة ويحتوى موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية ، إلا هو البنوك الالكترونية.

البنوك الإلكترونية E-Banking

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) او بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) او البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Banking Self – Service) ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وانجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون ، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان) ، وقد كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى البنك ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص، وتطور المفهوم هذا مع شيوع الانترنت إذ أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الانترنت ، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر الزبون ، بمعنى إن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي PC) بحزمة البرمجيات – أما مجانا أو لقاء رسوم مالية – وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي) ، أو كان العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شرائها من الجهات المزودة ، وعرفت هذه الحزم باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية (Personal-Financial-management PFM) مثل حزمة (

Microsoft's Money) وحزمة (ntuits Quicken) وحزمة (Meca's Your Money Managing) وغيرها وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الذي يعبر عنه واقعيا ببنك الكمبيوتر الشخصي (PC banking) وهو مفهوم وشكل قائم ولا يزال الأكثر شيوعا في عالم العمل المصرفي الإلكتروني ()[١].

لنجاح هذه التجربة في البنوك الالكترونية في العراق.

١- يتطلب بناء بنية تحتية متطورة في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات وتهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار.

٢- تفعيل وتشغيل وتوسيع شبكات ألياف الضوئية الممتدة على عموم العراق، وتوسيع الاستثمار لشبكات الهاتف الأرضي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لنجاح الانترنت فائق السرعة.

٣-تشجيع تطور المصارف ووسائل الدفع الإلكتروني، وكذلك تطوير شبكة معلومات ذات الحزمة العريضة ،وسن قوانين لحماية خصوصية التعاملات التجارية وحماية المستهلك، وتشجيع قيام أسواق الكترونية.

٤- القيام بدراسة السلبيات التي قد تنشأ نتيجة لتطبيق الإدارة الإلكترونية مثل الأمن ألمعلوماتي والخصوصية.

---

[١] البنوك الالكترونية http://www.netbank.com

٥- ضرورة إنشاء شبكات وطنية لتسهيل وتسريع التحويلات المالية بين البنوك وربطها مع بعضها.

٦- تقليص وقت الحصول على الخدمات المصرفية وتخفيض تكاليف هذه الخدمات.

٧-التعريف بالأدوات التي تستعملها المؤسسات المصرفية العالمية لتطوير خدماتها في ظل الاقتصاد الرقمي.(٢)

٨- حملة إعلامية لمنظمات المجتمع المدني والمصارف والدوائر المعنية لتطوير وتعزيز القناعة بشأن أمن الإنترنت أساس تنامي القناعة بالبنوك الالكترونية.

ب- القطاع الخدمي في الحكومة الالكترونية

مفهوم الحكومة الالكترونية

"الحكومة الالكترونية وسيلة لتعزيز قدرة القطاع العام، جنبا إلى جنب مع المواطنين لمعالجة القضايا الإنمائية المعينة.بدأت الحكومة الالكترونية قبل ١٠-١٥ سنة كنتيجة التطور الحاصل في مجال الانترنت والتكنولوجيا المتنقلة. هي الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني ([1]).

[1] www.dubaiinternetcity.com.

(٦)الدكتور عادل كنيش مطلوب ، الحوكمة والحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق، ، وزارة العلوم والتكنولوجيا ٢٠١٠.

أهداف الحكومة الالكترونية

تدعم الحكومة الالكترونية عمليات الحكومة الكلاسيكية من حيث تقديم الخدمات العامة إلى المستفيدين سواء للأفراد أو الأعمال ومشاركتهم في صنع القرار وصولا إلى تحقيق شفافية أكثر في عملية الحكم كما تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية في الإدارات العامة ,وتقليص كلفة إجراء الخدمات مع المحافظات على مستويات عالية لجودة الخدمات وبما إن الحكومة الالكترونية سوف تستهدف مجموعات مختلفة من المستفيدين كان من الممكن أن تقدم الأهداف التالية:

١- على مستوى الحكومي الداخلي سوف يكون في صميم أهداف الحكومة الالكترونية الهدف الرامي إلى ردم الفجوة البيانية والإجرائية بين مختلف الوزارات والإدارات العامة بالإضافة الى رفع مستويات الكفاءة والفعالية والأداء في الإجراءات والأنظمة الحكومية الداخلية من قبيل مكننة جميع الإدارات العامة على سبيل المثال(وزارة العلوم والتكنولوجيا).

٢- إعادة صياغة مختلف المعاملات والخدمات التي تقدمها كافة الدوائر. وتتمثل هذه المعاملات والخدمات في تعاملات الحكومة اليومية مع المواطنين مثل الحصول على هوية الأحوال المدنية جواز السفر إجراءات رخص القيادة ودفع مختلف الرسوم وتأشيرات الدخول والتصاريح المختلفة عبر الإنترنت، الإعلان عن الوظائف الشاغرة ، مشتريات الحكومية والمقاولات.

٣- التعاملات بين الدوائر الحكومية والوزارات، حيث يمكن انتقال المعلومات والبيانات إليكترونياً بين الدوائر الحكومية والوزارات وحفظ الملفات مما يعني الاستغناء عن نظام الأرشيف التقليدي وتقليص التعاملات الورقية.

٤- تهدف الحكومة الالكترونية تنشيط التنمية الاقتصادية عبر تسهيل معاملات دافعي الضرائب الحكومية ومراقبتها وكذلك المؤسسات التجارية سواء كانت مؤسسات محلية , إقليمية , عالمية.

٥- من أهم أهداف الحكومة الالكترونية في المجال الخارجي والدولي هو عملية دمج الحكومة بطريقة انسيابية وذات جدوى اقتصادية مع محيطها الخارجي مثل تشجيع السياحة عبر تقديم خدمات ومعلومات سياحية عن البلد للمؤسسات السياحية الخارجية كذلك تسعى من خلال نموذجها الجديد في تطوير وتشجيع وتسهيل الاستثمار في العراق الذي يساهم في رفد الاقتصاد الوطني وتحسين صورة البلد بشكل عام في المحيط الخارجي والدولي.

ج- القطاع الاقتصادي في التجارة الالكترونية

مفهوم التجارة الإلكترونية (Electronic -Business)

تعتبر التجارة الإلكترونية واحدة من التعابير الحديثة والتي أخذت بالدخول إلى حياتنا اليومية حتى أنها أصبحت تستخدم في العديد من الأنشطة الحياتية والتي هي ذات ارتباط بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. التجارة الإلكترونية تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين، حيث أن الأول، وهو "التجارة"، والتي تشير إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد وأنظمة يمكن القول بأنه معترف بها دولياً، أما المقطع

الثاني "الإلكترونية" فهو يشير إلى وصف لمجال أداء التجارة، ويقصد به أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية مثل الإنترنت(٦)

أهمية استخدام التجارة الالكترونية في العراق في المرحلة الحالية سيكون لها تأثير كبير على بيئة الأعمال والاقتصاد على المستويين المحلي والعالمي، لان التجارة الإلكترونية تملك إمكانيات التغيير الجذري للأنشطة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية، وذلك عن طريق إعادة صياغة تركيباتها المؤسساتية وقوانينها وتشريعاتها.

ماهي ابرز معوقات استخدام التجارة الالكترونية في العراق

١- التشريعات القانونية بشان التجارة الالكترونية ، حتى الآن لم يصدر قانون التجارة الالكترونية في العراق علما قد صدر في بعض البلدان العربية مصر، والبحرين والإمارات وغيرها.مما يفقد التجارة الالكترونية إطارها القانوني والتنظيمي.

٢- ضعف البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات مما يؤدي ضعف شبكة الإنترنت والهاتف النقال و ارتفاع كلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت، العامل المهم في نجاح التجارة الالكترونية .

٣- ضعف الوعي لما يمكن أن توفره تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية من خدمات في مجال التبادل التجاري، والافتقار إلى ثقافة مؤسسات أعمال منفتحة على التغيير والشفافية.

٤- الافتقار إلى نظم الدفع والتحويل المصرفي التكنولوجية الحديثة الذي يمكن في دورها أن تدعم الصفقات التجارية المتبادلة عبر القارات التي تجرى على شبكة الإنترنت.

٥- المقاومة الثقافية للتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

٦ – انخفاض مستوى الدخل للفرد في العراق يضعف من الاستفادة الكبيرة لخدمات التجارة الالكترونية.

٧- ضعف المبادرات الفردية للشركات ومنظمات المجتمع المدني بأهمية استخدام التجارة الالكترونية وتوعية المجتمع في هذا الجانب الحيوي والمهم.

٨- ضعف مستوى اللغة الانكليزية بين المواطنين والشركات على المستوى الدولي والتي تستخدم اللغة الانكليزية في لغة التراسل والاتفاقيات.

٩- عدم وجود مدينة للانترنت التكنولوجية في بغداد أو البصرة أو اربيل لتوفير الخدمات في مجال التجارة الالكترونية.

أين تكمن أهمية الاستثمار في مجال التجارة الالكترونية في العراق

١- تعد التجارة الإلكترونية مجالاً للنمو الضخم حيث يتم يومياً تحصيل وصرف مبالغ طائلة من الأموال. ويعزى هذا إلى انتشار الانترنيت ومجال التسوق التي تنمو يومياً على الانترنيت. وتتوفر إمكانيات إطلاق شركة متينة وناجحة تزاول أعمال التجارة الإلكترونية على الانترنيت بإضافة الإعلان الجيد، فالانترنيت والتجارة الإلكترونية تنموان بسرعة هائلة لا يمكننا تجاهلها في المرحلة الحالية وخصوصا العراق مقبل على نهضة اقتصادية في جميع المجالات..

٢- انخفاض نفقات التعامل التجاري، وخاصة إذا تم تنفيذ موقع الويب الحكومي والشركات القطاع العام والخاص بشكل مدروس ليتلقى طلبيات الزبائن تلقائياً، لأنه يخفض من تكاليف إجراءات الطلبات، ونفقات خدمة الزبائن بعد انتهاء عملية الشراء.

٣- أسلوب جديد في العمل توفر التجارة الإلكترونية إمكانيات إنشاء أساليب جديدة في العمل. فمثلاً، قد تتكلف شركة بريد مباشر نفقات باهظة كرواتب الموظفين، وكلف طباعة الكتالوجات، ونفقات توزيعها على الزبائن، في حين أن التجارة الإلكترونية تخفض هذه النفقات إلى مبالغ تكاد لأتذكر.

٤- إمكانية البحث في كتالوجات المشتريات الضخمة بسهولة. بإمكان أي شركة عرض كافة منتجاتها الكترونياً على الويب، فالطباعة الورقية لملايين المواد والمنتجات قد يسفر عن كتالوج ضخم جداً. لذا فكلفة طباعة كتالوج ضخم كهذا ورقياً وتوزيعه على المستهلكين ستكون خيالية.

٥- إن الاستثمار السريع والمستمر لتطوير البينية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات الإلكترونية عبر المبادرات لتشيد مدينة بغداد والبصرة واربيل للإنترنت والمجمعات التكنولوجية ستزيد على نحو كبير استقطاب العراق للشركات العربية والأجنبية وتزيد من استخدام التجارة الالكترونية.

٦-لا تقتصر التجارة الإلكترونية- (E-Commerce) كما يظن البعض على عمليات بيع وشراء السِلَع والخدمات عبر الإنترنت، إذ إن التجارة الإلكترونية- منذ انطلاقتها -كانت تتضمَّن دائما معالجة حركات البيع والشراء وإرسال التحويلات المالية عبر شبكة الإنترنت، ولكن التجارة الإلكترونية في حقيقة الأمر تنطوي على ما هو أكثر من ذلك بكثير، فقد توسَّعت حتى أصبحت تشمل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها جنبا إلى جنب مع السِلَع والخدمات، ولا تقف التجارة الإلكترونية عند هذا الحد، إذ إن الآفاق التي تفتحها التجارة الإلكترونية أمام الشركات والمؤسسات والأفراد لا تقف عند حد وهناك أنواع وطرق متعددة للتجارة الالكترونية منها المستوى البسيط وكذلك المستوى المتقدم،وهناك أشكال متعدد للتجارة الالكترونية ، التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال (Business to Business)، التجارة الإلكترونية بين مؤسسة الأعمال والمستهلك (Business to Customer)، التجارة الإلكترونية بين مؤسسة الأعمال والحكومة

(Administrative Business to)،] التجارة الإلكترونية بين المستهلك والحكومة (Customer Administrative to).(٣)

د- قطاع التعليم: التعليم الإلكتروني: E-Learning:

التعليم الالكتروني. Electronic Learning هو نظام تفاعلي يعتمد على بيئة الكترونية متكاملة، ويستهدف بناء المقررات الدراسية بطريقة يسهل توصيلها، بواسطة الشبكات الإلكترونية، وبالاعتماد على البرامج والتطبيقات، التي توفر بيئة مثالية لدمج النص بالصورة والصوت، وتقدم إمكانية إثراء المعلومات من خلال الروابط إلى مصادر المعلومات في مواقع مختلفة. فضلا عن إمكانية الإرشاد والتوجيه وتنظيم الاختبارات وإدارة المصادر والعمليات وتقويمها. ويعرف أيضا بأنه منظومة تعليمية لتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية للمتعلمين او المتدربين في أي وقت وفى أي مكان باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التفاعلية مثل الانترانت، الإذاعة، القنوات المحلية أو الفضائية ،الأقراص الممغنطة، التليفزيون، البريد الالكتروني، أجهزة الكمبيوتر، المؤتمرات عن بعد وذلك لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر بطريقة متزامنة في الفصل الدراسي أو غير متزامنة عن بعد دون الالتزام بمكان محدد اعتمادا على التعلم الذاتي والتفاعل بين المتعلم والمعلم.[١]

[١] الدكتور طلال ناظم الزهيري إستراتيجية تطبيق برامج التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية المصدر: وقائع المؤتمر العلمي الأول للجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات. بغداد ١٧- ١-٢٠٠٩

قبل الدخول والتوسع في التعليم الالكتروني في العراق (المدارس والجامعات) يجب معالجة بعض الأساسيات الرئيسية للانتقال إلى التعليم الالكتروني.

١- التوسع كما ذكرنا سابقا في بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل الرئيسي لاستنهاض الثورة المعلوماتية في كل المجالات ومنها التعليم الالكتروني. ويعتمد التعليم الالكتروني بإنشاء مختبرات للكمبيوتر في المدارس والجامعات متطورة وحديثة، وتركيب الأجهزة اللازمة لذلك، وتوصيل الشبكات الخاصة بالإنترنت بشكل مجاني إلى المؤسسات التعليمية ، ويهدف هذا إلى دمج تقنية المعلومات مع التعليم، عن طريق تعليم الطلاب أساسيات علوم الحاسوب، إضافة إلى مبادئ العمل على شبكة الإنترنت بأسلوب مبتكر ومتطور.

٢- رفع الوعي الاجتماعي بان فهم وتدريس تكنولوجيا المعلومات والانترنت وكيفية استخدامها لم تكن ترفا أو نوع من الكماليات، ولكنه أصبح من ضرورات الحياة التي لا غنى للإنسان عنها. فإن تنشئة الأجيال منذ الصغر على الأساليب الإدارية الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا أصبح ضرورة حتمية. فتكنولوجيا المعلومات تعود الأطفال منذ صغرهم على أساليب الإدارة الحديثة والتنظيم، حيث يقومون بتنظيم أوقاتهم وترتيب ملفاتهم وما إلى ذلك، هذا فضلاً عما تقوم به بفتح أبواب المعرفة والعلوم لهم، وإدخالهم إلى كافة المكتبات التي يحتاجونها وتدريبهم على طرق البحث العلمي الصحيح ومنهجيته منذ الصغر.

٣- ان برنامج تثقيف الأساتذة أكثر تعقيدا، والسبب في ذلك وجود شعور سلبي مسبق لدى العديد من الأساتذة نحو برامج التعليم الالكتروني، ناتج عن الإحساس بان هذه البرامج قد تؤدي الى تغير في موازين الكفاءة العلمية لمصلحة أصحاب

المهارة في استخدام الحاسوب على حساب الأساتذة الأقل مهارة. علما إن مهارة استخدام الحاسوب وتطبيقاته غالبا ما تكون أعلى عند الأساتذة صغار السن وأصحاب الألقاب العلمية الأولية (مدرس مساعد، مدرس) وبدرجة اقل عند أصحاب الألقاب العلمية (أستاذ، وأستاذ مساعد). مع وجود فوارق نسبية بسيطة في هذه المعادلة.

من جانب آخر فان التعود والألفة مع النظم التقليدية في التعليم قد تؤدي إلى تنامي الشعور لدى البعض إلى مستوى مقاومة التغيير. لذا فان واحدة من أهم أهداف برنامج التثقيف، يجب إن يكون موجه نحو إحداث تغيير حقيقي في القناعات العامة لدى الأساتذة بأهمية برامج التعليم الالكتروني، والتأكيد على إن المكانة العلمية للأستاذ تعد عامل نجاح لبرامج التعليم الالكتروني كون المادة العلمية للمقرر الدراسي هي الحلقة الأكثر أهمية ضمن المنظومة الكلية للبرنامج.(٥)

الأهداف الرئيسية للتعليم الالكتروني في العراق.

١-إنشاء جيل متعلم متسلح بالعلم الحديث ألمعلوماتي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وتحديث مختبرات الحاسوب في جميع مدارس العراق والجامعات والارتقاء بمستوى معلمي الحاسوب خاصة والمعلم عامة.

٢- إيجاد جو تعليمي متميز من حيث المكان والأجهزة المصاحبة، وإعطاء الفرصة للطلاب والطالبات على الإنترنت واستخداماته الصحيحة مع الاتصالات السريعة، بخلق بيئة متعـــدد

الطرق والوسائل من معالجة نصوص مكتوبة أو منطوقة ،مؤثرات صوتية، رسومات خطية بكافة أنواعها، صور متحركة ، تصاميم ، صور ثابتة، لقطات فيديو...الخ.

٣- إيجاد برامج حديثة وشيقة وإعانة الطلبة للحصول على برامج الحاسوب وأجهزته بأقل تكلفة ممكنة، وتكوين رابطة قوية بين الشركات العاملة في هذا القطاع والمدارس والجامعات والطلبة. من اجل تسهيل الوصول إلى برامج التعليم الالكتروني.

٤- العمل على خلق آفاق رحبة للطلبة من حيث عمل دورات تخصصية في هذا المجال برعاية كاملة من الشركات الوطنية والأجنبية التي تستثمر في هذا القطاع والتي تدخل كشركاء في هذا المشروع.

٥- زيادة نسبة المتخصصين في هذا المجال في المؤسسات التعليمية يساعد في رفع المستوى التعليمي في المدارس والجامعات العراقية.

٦- يستطيع المتعلمين في قطاع التعليم الالكتروني من إجراء تقيم شهري وفصلي لتقييم أنفسهم من خلال تنفيذ الاختبارات المباشرة والغير مباشرة لقياس مستوى التعلم والتطور.

٧- التحديث المستمر للمقررات الدراسية والتصاميم يتيح التعليم الالكتروني مواصلة اخر المستجدات العلمية في التخصصات لمواكبة التطور دون كلف إضافية، فضلا عن ان المقرر الدراسي غير قابل للتلف والاستهلاك بسبب

الاستخدام كما هو الحال مع المقررات الورقية.كما يمكن متابعة المقررات الدراسية المستقبلية والمقارنة والمراجعة للمراحل السابقة.

٦-استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين حياة الإنسان العراقي وإلحاق في البلدان المتطورة.

٧- رفع كثافة خدمات الاتصالات في العراق وتنفيذ سياسة الخدمة الشاملة والتوسع في مجال الهاتف الأرضي.

٨- ربط نقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي مع توفير مسارات بديلة للربط مع شبكة الإنترنت للاستخدام في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

٩- تحقيق التجانس بين البني التحتية الوطنية والتعاملات الآمنة والتكامل الإقليمي بالنظر إلى كونه من وسائل وآليات خفض التكاليف والتقليل من الازدواجية وإتاحة الدعم المتبادل فيما بين الدول العربية.

١٠- السعي ضمن الإستراتيجيات الوطنية لزيادة النفاذ إلى شبكات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من قبل المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات ومؤسسات البحث العلمي والمكتبات ومكاتب البريد ومراكز التجمع والنوادي والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور. الاستمرار في تطوير البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وتأمين وسائل الربط المباشر بين البلاد العربية والإقليمية.[١]

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة. عمان، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.

٣- بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل أمن المعلومات والشبكات وحماية البيانات والخصوصية شرط أساسي لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين المستخدمين. وفيما يلي الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

١- المساهمة في تأمين وإدارة حقوق النشر الرقمية على شبكة الانترنت وصياغة السياسات الملزمة لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

٢- التعاون على المستوى الدولي لمكافحة جرائم الفضاء الالكتروني وإساءة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

٣- وضع وتفعيل تشريعات حماية البيانات وحماية خصوصية المواطن العراقي.

٤-توفير أمن المعلومات والشبكات لضمان خصوصية المستخدم.

٥- إصدار قوانين وتشريعات تجرم اختراق الشبكات.

٤- البحث العلمي والابتكار والتطوير في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

يعد الاستثمار في البحث العلمي وتطوير الصناعة والمنتجات المحلية من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أحد أهم الأولويات في العراق والبلدان النامية وخصوصا في الجامعات والمعاهد العليا ، وثمة أمثلة جيدة تشير إلى تجارب ناجحة لتجمعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ساعدت بالفعل على نمو صناعة تكنولوجيا

المعلومات الدول الأسيوية وبعض البلدان العربية (السعودية مثال) ، وفيما يلي الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذا المحور:

١- وضع برنامج للبحث والابتكار العراقي يضم شركاء من البلاد العربية والإقليمية.

٢- التركيز على البحث والتطوير في مجالات محددة .

٣- المحتوى العربي ومحركات البحث العربية والوسائط الالكترونية للمحتوى ومحركات البحث العربية لوجود لغة مشتركة وعادات وتقاليد.

٤- المحتوى المرئي والتلاحم بين قطاعي الإعلام والاتصالات.

٥- تفعيل دور الجامعات والمؤسسات العلمية في مؤتمرات بحثية علمية وتكريم المبدعين.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١- أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إنجاح الخطة الإستراتيجية.

٢ التكامل في تقديم خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام من اجل إتاحة أفضل الخدمات للمواطنين والشركات والمؤسسات الحكومية.

٣- التفاعل مع المجتمع الدولي وآلياته من أجل نقل وتطوير التكنولوجيا وجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل في العراق.

٤- تفعيل الاتصال والتوعية لضمان نجاح الإستراتيجية من حيث تعريف مختلف الأطراف من أصحاب المصلحة بمكوناتها وغاياتها ومقاصدها ، وبالأدوار الملقاة على عاتق كل منهم نحو إنجاحها وتطويرها.

٥-استحداث وتفعيل آليات لمتابعة التنفيذ باعتبار ذلك من الأمور الضرورية لنجاح الإستراتيجية.

ثانيا: التوصيات

١- إن الاستثمار في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات في بلادنا ،بالرغم من له ايجابيات كبيرة ومؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية كما ذكرنا في البحث ولكن في نفس الوقت من الضروري ان يخضع لبعض الضوابط والسيطرة في مجالات محددة.

٢- أن الانفتاح الواسع، على المجتمعات الأخرى، والنقل الحضاري والتواصل الثقافي، وخاصة في مجال التقنيات الحديثة المستعملة في العديد من المجالات كالهواتف النقالة والانترنيت تجعل تعريف العولمة والاستثمار الأجنبي متعدد الجنسيات " بأنها ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات

الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة فتزيد من الحاجات،وتنوع من الكماليات عند الأفراد لدى مختلف شرائح المجتمع،لكن بأي طريقة يتم إشباعها.

٣- إن وسائل الاتصالات والمعلوماتية المتطور ، تزيد من وتيرة العنف في سلوكيات أطفالنا وشبابنا، اخذين بالحسبان الواقع الاجتماعي في بلادنا في المرحلة الحالية.

٤- إن الإدمان على مشاهدة أفلام العنف والجنس وغيرها ، يدفع شرائح من الأطفال والشباب إلى مستنقع الانحراف ، الإدمان على المخدرات والإجرام والانتحار وكذلك ممارسة النشاط الإرهابي. لذا ضرورة التصدي المبكر لهذه الظاهرة ومراقبة الشركات المستثمرة في هذا المجال وهناك حوادث في أوربا

والولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دراستها، (قامت مجاميع من الشباب المراهقين في المدارس بقتل العديد من زملائهم الطلاب في المدارس والجامعات وكان أكثرهم من مشاهدي أفلام العنف التي تعرضها محطات التلفزه والانترنت وغيرها من وسائل الإعلام والاتصالات).

٥- إن تنامي الاستثمار الأجنبي في بلادنا من دون وجود قانون الضمان الاجتماعي العام وتطوير القانون الضريبي التصاعدي ، يتنامى في نفس الوقت سلوك العنف في أوساط الطبقة الفقيرة من جراء هيمنة اقتصاد السوق وغلاء المعيشة ،فبزيادة الإحساس بالظلم وبالا مساواة أو التفاوت الطبقي،يتولد لديها الشعور بالحقد والعدوانية . وانه من جانب آخر الوضع المستحدث في الثورة المعلوماتية ،عامل آخر هام في إحداث تلك الهزة العنيفة التي مست العلاقات الاجتماعية وقيمها و حتى في الأفكار،فمن خلال الصراع بين الطبقات ،والتصادم في القيم بين الأجيال ،وضحها العديد من علماء النفس في أن هنالك مفاهيم سيكولوجية حديثة مرتبطة بالعولمة منها مفهوم "موقع الضبط" وهو تحديد سلوكيات الأفراد التي تقع بين تسيير لظروف داخلية آو لظروف خارجية، وان إدراك الشخص لهذه الظروف، يكون بتحكم ..

المراجع العربية

١ - البنوك الالكترونية موقع على الانترنت
http://firashiary.jeeran.com/look/archive/٢٠٠٨/١/٤٤٢٥٠٠.html

٢- البنوك الالكترونية http://www.netbank.com

٣- . احمد محمد سالم. تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني , القاهرة , مكتبة الرشد,.٢٠٠٤

٤ - أشرف صالح – الطريق السريعة للمعلومات ووسائل الاتصال والإعلام في الوطن العربي. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو)، ١٩٩٩. ص. ١٢٨

٥- الدكتور طلال ناظم الزهيري إستراتيجية تطبيق برامج التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية المصدر: وقائع المؤتمر العلمي الأول للجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات. بغداد ١٧- ١-٢٠٠٩.

٦- الدكتور عادل كنيش مطلوب ، الحوكمة والحكومة الالكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق، ، وزارة العلوم والتكنولوجيا .٢٠١٠

٧- الدكتور فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، .٢٠٠٧

٨- الدكتور فلاح خلف الربيعي،سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن ٢٠١٠

٩-المؤتمر القانوني ألتشاوري الأول لهيئات- المؤتمر القانوني ألتشاوري الأول لهيئات الاستثمار في العراق المنعقد في محافظة بابل، أيلول ٢٠١٠ الاستثمار

١٠ - الهيئة العامة للاستثمار في السعودية (SAGIA)

١١-باسم جميل أنطون /مجلة "تضامن" تصدر عن المجلس العراقي للسلم والتضامن :الصفحة الاقتصادي)٢٠١٠

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة. عمان، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.

١٣- برهان غليون ، العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمات في عصر التشريد الروحي ، في ملتقى المجمع الثقافي في أبو ظبي (١٠ أفريل ١٩٩٧).

١٤_بول هيرست وجراهام طومبسون , مالعولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ترجمة د . فالح عبد الجبار الطبيعة الأولى ا ٢٠٠٩.٢٠١٠ بغداد_اربيل_بيروت_٢٠٠٩ توزيع منشورات الجمل.

١٥-تقرير التنمية الإنسانية العربية , ٢٠٠٣ م

١٦- حورية بن حمزة,العولمة وظاهرة العنف واقع وإبعاد ,الحوار المتمدن العدد٣١٥٢في ٢٠١٠/١٠/١٢

١٧ - قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

١٨ - فيلتشنيسكي ، علم الاقتصاد الاشتراكي ، ترجمة محمد صفر ، دار التقدم العربي ، دمشق ، ١٩٧٣ ص٧١

١٩- مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات . جنيف , ٢٠٠٣ م

٢٠- موقع المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا www.astf.net

٢١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

٢٢- وكالة إنباء الإعلام العراقي / واع مقابلة مع وزير الاتصالات العراقي المهندس فاروق عبد القادر /٢٠١٠.

المراجع الأجنبية

Internet Growth Statistics - Global Village Online.url - ١

٢- JORDI CARRASCO MOUZ ونقلها إلى العربية محمد انس طويلة "ثورة تقنيات المعلومات والاتصالات في أسيا" ،نشرات الاتحاد الأوربي Anas@tawileh.net

٣- Wikipedia.

٤- www.dubaiinternetcity.com

٥- Maddison , A .١٩٨٧ growth and slowdown in advanced capitalist economies

techniques of quantitative assessments. Journal of economic Literature.٢٥(٢)٦٤٩-٩٨

٦- Pertri ,P.A ١٩٩٤ The east Asian trading block: an analytical history